

هذه الورقة لا تقيّد شركة. إن أراد الطرفان شركة فأسسها وفق نظام الشركات وقيدوها في **السجل التجاري**. ويُذكر نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ، وقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021، على وجه العموم. ولا يُذكر رقم مادة من أنظمة الأوراق المالية. [1][2] وبقيّة دول الخليج قيد المراجعة.

➔ **نظام الشركات:** <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>

➔ **قانون الشركات التجارية:** <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies>

الإمارات: المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 يسمّي أشكال الشركات. وهذه الورقة لا تؤسس واحدة. ومواد الانعقاد في المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 قيد المراجعة. [2][4][6]

البحرين وقطر والكويت وعمّان: قيد المراجعة. لا رقم مادة.

عقد استثمار

عقد استثمار بين طرفين في الخليج: رأس المال، ونسبة الملكية، واستعمال الأموال، وحقوق المعلومات، والتخارج. وهو لا يؤسس شركة وليس تنازلاً عن حصص. استبدلوا كل **[عبارة بين معقوفين]**.

البند (1): الأطراف

حُزّر هذا العقد في **[التاريخ]** بين **[المستثمر: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان]** (ويُشار إليه بـ«المستثمر») و**[المؤسس / المدير: الاسم، رقم الهوية/السجل التجاري، العنوان]** (ويُشار إليه بـ«المدير»).

البند (2): رأس المال ونسبة الملكية

يدفع المستثمر **[المبلغ والعملية]** في **[التاريخ / الأقساط]**. ونسبة ملكية المستثمر **[●]**٪. ونسبة المدير **[●]**٪. والمال **[يُسترد قبل الربح / يُعد حصة في الناتج]**. ولا تتركوا الوصف فارغاً. ولا تسمّوا المال أسهماً في شركة ما لم تؤسس شركة.

البند (3): استعمال الأموال

تُستعمل الأموال فقط لـ**[صفوا المشروع]**. وخارج ذلك: **[●]**. والصرف فوق **[●]** يحتاج موافقة المستثمر الكتابية المسبقة.

البند (4): طبيعة العلاقة

هذا العقد ترتيب تعاقدي. وهو لا يؤسس شركة ولا يقيّد أحداً في السجل التجاري.

البند (5): حقوق المعلومات والإدارة

يقرر المدير الإدارة اليومية في حدود **[●]**. وهذه التصرفات تحتاج موافقة المستثمر الكتابية: **[الاقتراض / التصرف في الأصول / التعاقد فوق ●]**.

ويسلم المدير إلى المستثمر [حسابات / كشوف بنكية / تقريراً مكتوباً] كل [●] يوماً. وللمستثمر الاطلاع على الدفاتر بإخطار معقول.

البند (6): التخارج

يجوز لأي طرف الخروج بإخطار كتابي مدته [●] يوماً. وما يُرد عند الخروج: [المبلغ، وطريقة التقييم، وموعد الدفع].

البند (7): ما ليس عليه هذا العقد

- (أ) لا يؤسس شركة. استخدموا [عقد التأسيس](#) أو [النظام الأساس](#).
- (ب) ليس تنازلاً عن حصص. استخدموا [نموذج التنازل عن الحصص](#).
- (ج) اقتسام الربح من غير نسبة ملكية موضعه [عقد الشراكة](#).
- (د) العمل المشترك المحدود بلا رأس مال موضعه [اتفاقية التعاون](#).

البند (8): القانون والتوقيع

يخضع لقوانين [الدولة]. ويُرفع النزاع إلى [محاكم ● / التحكيم وفق ●]. وهو بالعربية والإنجليزية، ويُقدّم العربي في السعودية.

المستثمر: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]
المدير: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات السعودية

نظام الشركات ونظام المعاملات المدنية، مذكوران على وجه العموم. [1][3][5]

البند	ما يُعمل به
الشركة	أُسسوا وفق نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ، وقيدوها. وهذه الورقة لا تفعل ذلك. [1]
هذا العقد	الانعقاد وفق نظام المعاملات المدنية. ولا يُذكر رقم مادة من أنظمة الأوراق المالية. [3][5]
التنازل عن الحصص	بيع لاحق لحصص في شركة قائمة نموذج آخر.

ملاحظات الإمارات

قانون الشركات المذكور على وجه العموم. ومواد الانعقاد قيد المراجعة. [2][4][6]

البند	ما يُعمل به
الشركة	المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021. وهذه الورقة لا تؤسس شركة. [2]
الانعقاد	المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025. ومواد الانعقاد قيد المراجعة. لا رقم مادة. [4]
بقية الخليج	قيد المراجعة. لا رقم مادة.

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-عقد-استثمار /https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 29 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>
- [2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قانون الشركات التجارية (مرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021) <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies>
- [3] بوابة الأنظمة بوزارة العدل، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1444/11/29هـ
<https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMP-Kyv3NtQLg>
- [4] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [5] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1444/11/29هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>
- [6] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، أين تُنشر القوانين الاتحادية - <https://u.ae/en/information-and-services/justice-safety-and-the-law/Law/how-are-uae-laws-issued-and-how-to-find-them/where-to-find-uae-federal-laws>